أوراق سياسات في البحث العلمي

أ.د. محمد الربيعي *: التعاون الاكاديمي العالمي لتطوير القدرات البحثية في الدول العربية **

ما لا شك به إن البحث العلمي في البلدان العربية يعاني من أزمة مزمنة، وربما قد تكون أزمة مستعصية على العلاج، بسبب كثرة العوامل والأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة، منها انه لا توجد في كثير من البلدان العربية بيئات مؤاتيه للغاية للبحوث، وفي بعض البلدان لا يكاد يوجد أي نشاط بحثي مهم نتيجة الاعباء التعليمية الثقيلة للأستاذ الجامعي ونقص الأموال المخصصة للبحث، والافتقار إلى الباحثين المؤهلين. وفي كثير من الحالات، يتقاضى الأكاديميون أجورا ضعيفة جدا بحيث يضطرون إلى تولي وظيفة ثانية. غير أنه في البلدان العربية الأكثر تقدما، كانت هناك مساهمات بحثية هامة في مجالات مثل البيولوجيا والطب والمحاصيل الزراعية. ومن الأمثلة على النهج المبتكرة لتعزيز القدرات البحثية في الجامعات في البلدان العربية إنشاء جامعات بحثية في السعودية، وإنشاء معاهد ومراكز بحثية متخصصة في مصر والعراق، وإدخال منح بحثية تنافسية في المغرب وقطر، بالإضافة الى مدن للأبحاث العلمية كمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية في مصر ومدينة المريخ العلمية في دبي.

لغرض الوصول الى استنتاجات دقيقة وصحيحة، اتجهت صوب دراسة البيانات التي توفرها مؤسسة (Scopus) للنشر العلمي العالمي. وتبين لي ان الانتاج العلمي العربي في السنوات 2010-2018 بلغ عدده 520898 ما بين بحث ورسالة ومقالة ألقيت في مؤتمر وفصل في كتاب، وبلغ انتاج السعودية 120926 ومصر 118403 مقارنة بما انتجته إيران 341111 وتركيا 318498 وإسرائيل 188680.

أوراق سياسات في البحث العلمي

وكمعدل للإنتاجية العلمية منذ 1948 ولغاية 1999 تبوئت اسرائيل المرتبة الاولى الا ان مستواها تراجع الى المرتبة الثالثة في الفترة 1999 والى 2018 وتبوأت إيران المرتبة الاولى في السنوات العشرة الماضية بمعدل 25% من المعدل الاجمالي تبعتها تركيا.
وبالرغم من تأكيد هذه البيانات على ضعف الانتاج العلمي في البحث العلمي وضعف نوعية هذا الإنتاج حيث يظهر مقياس النوعية تدنياً في معدلاته مقارنة بنوعية الإنتاج العلمي في الدول المجاورة فأن بوادر نهضة علمية حقيقية تلوح في الافق وتؤكدها نفس البيانات عبر تسجيلها لزيادة ملحوظة في الانتاج المنشور لعدد من الدول العربية في خلال السنوات الأخيرة.

ولكي تحقق الدول العربية قفزة في البحث العلمي الجاد بحيث تستطيع مجاراة العالم في الاكتشاف والابتكار توجد حاجة ماسة الى تدريب الكوادر التدريسية ورفع مستواها العلمي والاداري والتنظيمي بما يتناسب مع التطور الحاصل في الجامعات الغربية، هذا إضافة الى الحاجة الماسة لاستقطاب العقول العربية المهاجرة للمساهمة في تطوير البحث العلمي.
العلماء العرب يشكلون رصيدا كبيرا يمكن استغلاله لإحداث نهضة علمية وتطويرية في البلدان العربية وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا إذا ما تم اتباع سياسات وخطط واستراتيجيات صائبة تعتمد بالأساس على تأهيل العلم والبحث العلمي في المجتمعات العربية، وجعل التفكير العلمي والقدرة العلمية والابداع جزءاً من نسيج هذه المجتمعات إضافة الى بناء قاعدة علمية عربية مشتركة لنقل المعرفة العلمية والتكنولوجيا العالمية وتوطينها.

الدول العربية بحاجة الى استراتيجية مشتركة للبحث العلمي غرضها هو تطوير بيئة متكاملة لتمكين الجامعات والمؤسسات العلمية من بناء هيكلية للبحث العلمي بالاستناد إلى الاجهزة الحالية بعد تطويرها لتتلاءم مع التطورات العالمية في اساليب وطرق واغراض البحث العلمي، آخذين بنظر الاعتبار شحة الموارد المالية وظروف الدول العربية المرحلية والتي تتطلب برنامجا جذريا وسريعا قابلا للتطور والعطاء. اهم مرتكزات هذه الاستراتيجية يعتمد على تشجيع البحث العلمي المشترك الداخلي والتعاون العالمي.

تهدف هذه العملية الى فرض مبدا التعاون المشترك كأساس للبحث العلمي أي التعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربية، وبينها وبين نظيراتها في انحاء العالم وعلى اساسها يفضل البحث المشترك بين الجامعات العربية لغرض التمويل وعلى غرار برامج البحث العلمي لدول الاتحاد الأوربي ومثالها برنامج هورايزن 2020. ويعتبر ايضا التعاون العلمي العالمي ومع الجامعات الاوربية والامريكية وغيرها من جامعات الدول المتطورة هدفا اساسيا لتطوير مستوى البحوث الوطنية، كما يعتبر التعاون والإشراف المشترك مع العلماء العرب الموجودين في الخارج اساسا للنظر في امكانية تمويل البحث.

أوراق سياسات في البحث العلمي

يظهر بوضوح لي أن هناك حاجة للجامعات ومؤسسات التعليم والبحث والتطوير العربية للعمل مع بعضها البعض، وهو أمر يمكن أن يكون اليوم صعبا للغاية لأنه غالبا ما يكون من الأسهل زيارة أوروبا أو أمريكا من زيارة البلد العربي المجاور.

هناك لغة مشتركة ينبغي أن تجعل التواصل أسهل، ولكن لا يزال هناك طريق طويل قبل التوصل إلى تعاون عربي مثمر. هناك حالة مؤسفة من الافتقار إلى التعاون والتنسيق فيما بين الجامعات العربية، فضلا عن عدم وجود تبادل للمعلومات والخبرات والمنشورات والبحوث المشتركة. هذا بالرغم من وجود منظمة تعمل في إطار جامعة الدول العربية هي اتحاد الجامعات العربية وهدفها المعلن هو "دعم وتواصل الجامعات في العالم العربي، وتعزيز التعاون فيما بينها".

عملية بولونيا للتعاون الأوربي في التعليم العالي يمكن ان تكون مثالا جيدا لكيفية تعاون البلدان من أجل إيجاد أرضية مشتركة. هناك مصلحة عربية في محاولة إيجاد نموذج مماثل يمكن أن يساعد في تقريب الجامعات العربية بعضها من البعض الاخر، فضلا عن دعم الاعتراف بالتعليم والشهادات الصادرة من المؤسسات التعليمية العربية الأخرى. وينظر إلى النموذج الأوربي أيضا على أنه ميّسر للتعاون الدولي، ويولد اعتقادا قويا أن العديد من أدوات اتفاق بولونيا يمكن أن تكون مفيدة للبلدان العربية والتي تجد العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومن شأنها زيادة التعاون بين الجامعات العربية وأن تساعد على دفع عملية التغيير التي تشتد حاجة الجامعات إليها.

بالإضافة لأهمية التعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربية هناك اهتمام كبير عند الجامعات العربية بتطوير التعاون الدولي حيث أصبح واضحا أنه لا يمكن تجاهل الأهمية الاستراتيجية للتدويل واختيار الشركاء الاستراتيجيين فمن خلالها يمكن تحقيق العديد من الأهداف. وبينما يؤكد البعض على أهمية إطار مماثل لبرامج إيراسموس الأوربي يرى البعض الاخر أهمية مذكرات التفاهم مع الجامعات الأجنبية وقيمتها الكبرى إذا ما تم استثمارها بصورة صحيحة وحيث يكون هناك اتفاق على برنامج واضح بين المشاركين وألا يوجد هناك شك في كيفية مساهمة كل مذكرة تفاهم بعينها في تحديد أهداف المؤسسة وتدويلها وبانها في نهاية المطاف سوف تؤدي إلى تعاون دولي مفيد.

هناك بالفعل مجموعة من مشاريع التعاون والتبادل بين الجامعات العربية والأوروبية، ولكنه من الصعوبة تحديدها وارشفتها. لذا فأن السؤال هو كيفية "تجميع" هذه الأنشطة في شبكة داعمة كبيرة. الحقيقة ليس هناك حاجة لبناء الجسور بين الجامعات في العالم العربي وأوروبا لإنها موجودة بالفعل الا انه من الأهمية أن يكون هناك منبر يمكن من خلاله مناقشة القضايا الهيكلية التي تكون أقرب إلى مستوى السياسة لغرض احداث التأثير اللازم. كما انه من المهم ان يتم تحديد مجالات التعاون والتي فيها فائدة للجامعات العربية ونذكر هنا بالخصوص ضمان الجودة، والمناهج، والاعتراف بالشهادات،

أوراق سياسات في البحث العلمي

والتعلم القائم على البحوث، والشهادات المشتركة والمزدوجة، والبحث المشترك وكذلك الاستراتيجيات الدولية وإدارة التدويل.

لابد هنا لي من التأكيد على ان مؤسسات البحث العلمي في الدول العربية، مثل نظرائها في بلدان أخرى من العالم تواجه تحديات متعددة. ويعتبر مدى حسن إعادة مراجعة أهدافها واولوياتها لتلائم الاحتياجات الوطنية والعالمية المتغيرة في عصر العولمة حاسماً لمستقبلها ولنموها.

وأخيرا، أرى ضرورة تقديم بعض المقترحات التي لو وضعت الآليات اللازمة لتحقيقها لأدت الى احداث تطوير هائل في البحث العلمي في الدول العربية، فالتحدي الراهن يتطلب قدرة كبيرة للتعامل معه بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الدول العربية مما يعزز قدرتها على تخطي الوضع الراهن والوصول الى مستويات التعليم العالي والبحث العلمي العالمية، ومن هذه المقترحات:

1- استحداث منظومة مالية متوازنة ومستقرة ومشتركة لتمويل البحث العلمي العربي المشترك.
2- تركيز مصادر البحث العلمي والامكانات من بنيات تحتية وتجهيزات وموارد بشرية في عدد اقل من المؤسسات العلمية. كمثل مركز البحوث الأوربي (سيرن) او المختبر الأوربي لبحوث البايولوجيا الجزيئية (ايمبل).
3- وضع منظومة تقييم عربية مشتركة بالاستناد الى المعايير العالمية.
4- تشجيع روح المبادرة والحوافز نحو التجريب والتغيير بين الباحثين العرب.
8- الاستفادة من الكفاءات العربية في الخارج ومن العقول المتوفرة في الدول الغربية.

(*) بروفسور متمرس، جامعة دبلن وخبير في انظمة التعليم العالي
(**) نشرت هذه الورقة من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في كتاب "سلسلة ندوات الاليكسو العلمية في ظل جائحة كورونا"، 2021(

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعدة النشر بشرط الاشارة الى المصدر.
18 شباط 2021

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين